

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للالصليب الأحمر والهلال الأحمر

4-3 ديسمبر 2026، جنيف



الأسلحة والقانون الدولي الإنساني

(القرار 3 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024)

تقرير مرحلي

أكتوبر 2026

AR

CD/26/13

الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد

اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتشاور مع

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية

تقرير مرحلي

الأسلحة والقانون الدولي الإنساني

عرض موجز

دعا القرار 3 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2024 (CD/24/R3) بشأن الأسلحة والقانون الدولي الإنساني الدول ومكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار الإنسانية الناجمة عن مجموعة من الأسلحة؛ منها الأسلحة النووية، والأسلحة البيولوجية والكيميائية، والأسلحة التقليدية، والتكنولوجيات الجديدة المستخدمة في الحرب؛ بما في ذلك منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، وعمليات المعلومات السيبرانية والرقمية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في منظومات الأسلحة، والعمليات العسكرية في الفضاء الخارجي أو في ما يتعلق به.

ويغطي هذا التقرير المرحلي الأول الفترة من أكتوبر 2024 إلى يوليو 2026. ويلخص التطورات الرئيسية، ويستعرض الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، ويسلط الضوء على الفرص والتحديات المستقبلية.

لقد أدت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وتجدد الخطاب النووي إلى تفاقم المخاوف إزاء خطر استخدام الأسلحة النووية والعواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدامها. وقد واصلت مكونات الحركة الترويج لتحقيق عالمية معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها وخطة العمل للفترة 2022-2027 المتعلقة بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها، المنشأة بموجب القرار 7 (CD/22/R7).

ولا يزال الحظر المطلق للأسلحة البيولوجية والكيميائية راسخًا في القانون. ومع ذلك، تظل المخاوف قائمة بشأن مخاطر استخدامها وقصور قدرات التأهب والاستجابة لحالات المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتكثف الحركة جهودها الرامية إلى تقييم قدراتها على الاستجابة وتعزيزها.

وقد استمرت الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات النقل المسؤول للأسلحة، مع الاهتمام بشكل متزايد بدمج الاعتبارات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في عمليات صنع القرار. ومع ذلك، تظل تدفقات الأسلحة إلى سياقات النزاع المسلح التي تشهد انتهاكات خطيرة مصدر قلق أساسي، ولا سيما في ظل الزيادة الكبيرة في الميزانيات العسكرية للدول واستمرار سباق التسلح.

ولا يزال الأثر الإنساني الناجم عن الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار وخبثًا، في ظل استمرار الخسائر بين المدنيين والتلوث بهذه الأسلحة، ومما يثير مزيدًا من القلق انسحاب عدد قليل من الدول من التزاماتها بموجب المعاهدات التي تحكم هذه الأسلحة أو إغرابها عن إعادة النظر فيها. وقد جددت مكونات الحركة جهودها لتنفيذ استراتيجية الحركة لعام 2009 بشأن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار.

وتظل العواقب المدمرة للحروب في المدن، بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، سمة مميزة للنزاعات المعاصرة. وتواصل الحركة العمل على تنفيذ خطة عمل الحركة للوقاية من الآثار الإنسانية للحروب في المدن والاستجابة لها للفترة 2022-2027.

وأثارت التطورات السريعة في تكنولوجيات الحرب الجديدة، بما في ذلك منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والعمليات السيبرانية والذكاء الاصطناعي والعمليات العسكرية في الفضاء الخارجي، مخاوف متزايدة بشأن الامتثال للقانون الدولي

الإنساني. وقد قُدِّمت مكونات الحركة إسهامات فعالة في المناقشات الدولية وواصلت الدعوة إلى وضع قواعد دولية جديدة ملزمة قانونًا بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل.

وواصلت اللجنة الدولية البحث والمشاورات بشأن جدوى "شارة رقمية" تهدف إلى تعزيز حماية الجهات الفاعلة الطبية والإنسانية في البيئات الرقمية، وبدأت عمليات اختبار تشغيلي بمشاركة دول والحركة والقطاع الخاص.

(1) مقدمة

يدعو القرار 3 بشأن "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني"، الذي اعتمدته مجلس المندوبين لعام 2024، الدول ومكونات الحركة إلى اتخاذ إجراءات إزاء مجموعة واسعة من الشواغل الإنسانية المتعلقة بالأسلحة. ويرتكز القرار على التزامات الحركة الراسخة منذ أمدٍ طويل بالتصدي للعواقب الإنسانية الناجمة عن الأسلحة وضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ويدعو القرار أيضًا اللجنة الدولية، بالتعاون مع الحركة، إلى تقديم تقارير عن التطورات ذات الصلة.

هذا هو التقرير المرحلي الأول بشأن تنفيذ القرار 3، ويشمل الفترة الممتدة من اعتماده في أكتوبر 2024 إلى يوليو 2026. ويستعرض التقرير التطورات الرئيسية، ويصف الأنشطة التي اضطلعت بها الحركة، ويسلط الضوء على الفرص والتحديات المستقبلية المرتبطة بكل مجال من المجالات المواضيعية التي يتناولها القرار.

وقد قُدِّمت اللجنة الدولية تقارير مستقلة عن تنفيذ القرار 6 بشأن "الحروب في المدن" (CD/22/R6) والقرار 7 المعنون "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة 2022-2027" (CD/22/R7)، اللذين اعتمدهما مجلس المندوبين لعام 2022.

(2) التقدم المحرز

ألف) الأسلحة النووية

قُدِّمت اللجنة الدولية تقريرًا مرحليًا مستقلًا عن القرار المعنون "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة 2022-2027" (17/CD/26) يضم معلومات شاملة عن التطورات الرئيسية وعمل الحركة والفرص والتحديات المستقبلية.

باء) الأسلحة البيولوجية والكيميائية

التطورات الرئيسية

يظل الحظر المطلق للأسلحة البيولوجية والكيميائية راسخًا في القانون، ومع ذلك تظل المخاوف قائمة بشأن الامتثال والتأهب. قد تؤدي زيادة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي إلى تفاقم مخاطر تطوير عوامل بيولوجية وكيميائية جديدة. وقد حظي خطر الإطلاق المتعمد أو العرضي للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بما في ذلك من مرافق البنية التحتية المدنية، باهتمام متزايد.

عمل الحركة في الفترة 2024-2026

- رصدت اللجنة الدولية التطورات في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة باتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- واصلت الحركة تعزيز التأهب الميداني. ومثال على ذلك:
 - وضعت عدة جمعيات وطنية (في أوروبا وآسيا على سبيل المثال) خططًا وطنية للطوارئ للتعامل مع الحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية أو حدثت خططها القائمة.

- عزّزت اللجنة الدولية، بالتعاون مع شركائها، قدرات التأهب والاستجابة في مجال مواجهة الحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في ستة سياقات على الأقل، ويسّرت في سياقات أخرى تنظيم دورات تدريبية تأسيسية ومتقدمة وقدمتها، بما في ذلك لموظفي الجمعيات الوطنية، بهدف زيادة الوعي وتعزيز الاستجابة الميدانية.
- نظّم الاتحاد الدولي سلسلة من الندوات عبر الإنترنت، شاركت فيها 60 جمعية وطنية على الأقل، لزيادة الوعي بالأخطار البيولوجية ودعم الجمعيات الوطنية في التخطيط للتأهب للطوارئ وإجراء تمارين محاكاة.

الفرص والتحديات المستقبلية

لا تزال هناك فجوات كبيرة في قدرات التأهب والاستجابة للحوادث الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية واسعة النطاق. ويُعدّ تعزيز التنسيق والجاهزية الميدانية أولوية. وتشمل المخاطر الناشئة التي تستدعي رصدًا دقيقًا زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي في سياقات المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والإطلاق المتعمد لمواد كيميائية قادرة على تلويث أوساط بيئية متعددة، وتهينة الظروف لانتشار العوامل البيولوجية في مناطق النزاع.

جيم) نقل الأسلحة

التطورات الرئيسية

تواصل معاهدة تجارة الأسلحة توفير إطار قانوني مهم، إذ تجاوز عدد الدول الأطراف فيها 118 دولة حتى عام 2026. لكنّ تدفقات الأسلحة إلى مناطق النزاع لا تزال مرتفعة، وتسهم في كثير من الأحيان في حدوث انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني.

عمل الحركة في الفترة 2024-2026

- انخرطت اللجنة الدولية وجمعيات وطنية مع دول في أكثر من 70 حوارًا ثنائيًا بشأن دمج اعتبارات القانون الدولي الإنساني في القرارات المتعلقة بنقل الأسلحة.
- عُقدت حلقات عمل وندوات إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وشارك فيها مئات المسؤولين الحكوميين.

الفرص والتحديات المستقبلية

يظل ضمان دمج تقييمات المخاطر المتعلقة بانتهاك القانون الدولي الإنساني بصورة منهجية في القرارات المتعلقة بنقل الأسلحة تحديًا أساسيًا. وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من الشفافية وتنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر.

دال) الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار

التطورات الرئيسية

لطالما عدّت الأطر القانونية التي تحكم الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار من بين أكثر أطر نزع السلاح لأغراض إنسانية فاعليّة على الإطلاق. تضمّن اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد) أكثر من 160 دولة طرفًا، في حين تضم اتفاقية الذخائر العنقودية أكثر من 120 دولة إما طرفًا فيها أو موقعة عليها، وذلك حتى عام 2026. ولا يزال البروتوكول الخامس الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة يحظى بامتثال واسع النطاق.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أثارت التطورات الأخيرة قلقًا بالغًا بشأن قوة هذه القواعد وشموليتها على الصعيد العالمي. إذ تزامن مع التقارير الواردة عن تجدد استخدام الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية في عدة نزاعات مسلحة جارية انسحاب عدد قليل من الدول من التزاماتها بموجب هذه المعاهدات أو إعلانها إعادة النظر فيها. وتندّر هذه التطورات بتقويض عقود من التقدم المحرز في وصم هذه الأسلحة والحد من آثارها الإنسانية.

وفي الوقت ذاته، لا يزال التلوث بالألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب القابلة للانفجار منتشرة على نطاق واسع. ولا يزال المدنيون يشكلون غالبية الضحايا المُسجلين، والأطفال هم أشد الضحايا تضرراً. ولا يزال التلوث في كثير من السياقات يعوق الوصول إلى الأراضي وسبل كسب العيش والخدمات الأساسية لفترة طويلة بعد انتهاء الأعمال العدائية.

عمل الحركة في الفترة 2024-2026

- واصلت الحركة الجمع بين الاستجابة الميدانية والجهود القانونية والسياسية:
- واصلت اللجنة الدولية تنفيذ برامج للتصدي للتلوث بالأسلحة في أكثر من 30 بلدًا، حيث دعمت التوعية بالمخاطر وترويج السلوك الآمن والوصول الآمن إلى الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية المتضررة.
- بلغت أنشطة التوعية بالمخاطر ملايين الأشخاص سنويًا، بما في ذلك في مناطق تلوث حديثًا.
- دعمت اللجنة الدولية وشركاؤها السلطات الوطنية والجهات المسؤولة عن أعمال إزالة الألغام في تعزيز قدرات التطهير وتحديد الأولويات.
- دعمت برامج إعادة التأهيل البدني عشرات الآلاف من الناجين من الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار كل عام، إلى جانب تقديم خدمات أوسع نطاقًا للأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالتوازي مع ذلك، كثفت اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية جهودها الرامية إلى تعزيز القواعد القانونية التي تستند إليها هذه الاتفاقيات. واضطلعت مكونات الحركة، مجتمعةً أو منفردة، بأنشطة الدعوة والتوعية في أكثر من 30 دولة لتعزيز الانضمام إلى المعاهدات وتنفيذها تنفيذًا كاملاً، وشاركت في حوارات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول، مُشددةً على العواقب الإنسانية المترتبة على أي إضعافٍ للالتزامات المترتبة على المعاهدات، بما في ذلك الانسحاب منها، وشاركت في اجتماعات دولية وإقليمية، مؤكدةً باستمرار أهمية الحفاظ على سلامة هذه الصكوك.

الفرص والتحديات المستقبلية

يمثل أي انسحاب من المعاهدات الرئيسية تحديًا كبيرًا لهيكل جهود نزع السلاح لأغراض إنسانية. وينطوي أي تآكل لأهمية هذه القواعد على خطر زيادة الأضرار التي تلحق بالمدنيين وتقويض التقدم المُحرز بشقي الأنفس.

- وينبغي لمكونات الحركة في هذا السياق، حسب مقتضى الحال ووفقًا لقدراتها، أن تدرس منح الأولوية لما يلي:
- إعادة التأكيد على المبرر الإنساني لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، والبروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب الملحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وعلى استمرار أهميتها
- التواصل مع الدول لإقناعها بعدم الانسحاب من هذه الصكوك وتعزيز مواصلة امتثالها لالتزاماتها
- تعزيز الانضمام العالمي إلى هذه الصكوك، ولا سيما في أوساط الدول التي ليست طرفًا فيها بعد
- تعزيز الاستجابات الميدانية، بما في ذلك التوعية بالمخاطر، وتقديم المساعدة إلى الضحايا، ودعم جهود التطهير
- ضمان الالتزام السياسي والمالي المستدام بالوفاء بالالتزامات المحددة في المعاهدات، بما في ذلك المواعيد النهائية المحددة لأعمال التطهير وتدمير المخزونات

سيكون الحفاظ على قوة هذه المعاهدات وعالميتها وسلامتها محورًا للحد من التكلفة البشرية الطويلة الأمد لهذه الأسلحة.

هاء) الحروب في المدن، بما في ذلك الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان

قدّمت اللجنة الدولية تقريرًا مرحليًا مستقلًا عن تنفيذ القرار 6 المعنون "الحروب في المدن"، الذي اعتمدته مجلس المندوبين لعام 2022 (16/CD/26).

واو) الأسلحة والوسائل والأساليب الجديدة للحرب

التطورات الرئيسية

لقد أدّى التطور التكنولوجي السريع إلى توسيع نطاق القدرات المتاحة في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والعمليات السيبرانية، والعمليات العسكرية في الفضاء الخارجي أو في ما يتعلق به. وقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. وعُقدت جلسة موضوعية في عام 2025 وأخرى في عام 2026. وأُجريت مناقشات موضوعية بشأن الذكاء الاصطناعي في الميدان العسكري في كثير من المنديات التي تضم جهات معنية متعددة وفي الأمم المتحدة، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في عام 2024 يؤكد سريان القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة استطلاع آراء الدول وتقديم تقرير موضوعي عن التداعيات التي قد تترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري على السلم والأمن الدوليين. وكلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2025 بإجراء أول جولة من اجتماعات تبادل الآراء غير الرسمية بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، عُقدت في يونيو 2026.

عمل الحركة في الفترة 2024-2026

أجرت اللجنة الدولية، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية في عدة بلدان، أبحاثاً وعقدت مناقشات مع خبراء وتواصلت مع دول ومنتخبين في المجال وغير ذلك من الخبراء، بهدف تعزيز فهم التبعات الإنسانية والقانونية والأخلاقية لهذه التكنولوجيات.

- قدّمت اللجنة الدولية في عام 2025 آراءها بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك توصيات بشأن تصميم الذكاء الاصطناعي واستخدامه في صنع القرار العسكري. وعقدت اللجنة الدولية لاحقاً مشاورات بشأن هذه التوصيات مع الدول والخبراء التقنيين وخبراء في المجال، وأسهمت في اجتماعات تبادل الآراء غير الرسمية للأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري.
- عقدت اللجنة الدولية وأربعة رؤساء آخرون (غانا ولوكسمبورغ والمكسيك وسويسرا) مشاورات مع الدول والجهات المعنية بشأن "ضمان احترام القانون الدولي الإنساني في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة"، وذلك في إطار المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني، ويسّرت إعداد وثيقة نتائج عملية.
- شاركت اللجنة الدولية في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، وأدلت ببياناتٍ خلال مشاركتها، حيث أكدت التكلفة البشرية للعمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة والقيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني، واستعرضت القرار 2 المعنون "حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص والأعيان المحميين من التكلفة البشرية المحتملة لأنشطة تكنولوجية المعلومات والاتصالات خلال النزاعات المسلحة" الذي اعتمدته المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- شاركت اللجنة الدولية في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمنع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه، وأدلت ببياناتٍ خلال مشاركتها، حيث أكدت الشواغل المتعلقة بالتكلفة البشرية المحتملة للعمليات العسكرية في الفضاء الخارجي.
- ركّزت عدة مكونات من الحركة أبحاثها ودعواتها الإنسانية، فضلاً عن حوارها مع السلطات، على التكلفة البشرية للعمليات السيبرانية أثناء النزاعات المسلحة، وأسهمت في إضفاء منظور إنساني على النقاشات الجارية على الصعيدين الوطني والدولي.

الفرص والتحديات المستقبلية

لا يزال ضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني عند تطوير تكنولوجيات جديدة واستخدامها يمثل تحدياً محورياً، ولا سيما أنّ دولاً كثيرة لا تملك حتى الآن آليات رسمية للمراجعة القانونية. ويفضي التطور السريع في مجال الذكاء الاصطناعي العسكري واستخدامه، واحتمالية استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات السيبرانية، إلى تعظيم هذه التحديات، الأمر الذي ينطوي على مخاطر جسيمة تتعلق بإلحاق الأذى بالمدنيين. ولدى الحركة فرصة حاسمة لتسليط الضوء على التكلفة

البشرية المحتملة لهذه التكنولوجيات، ودعم أطر واستجابات فعّالة تضع الاعتبارات الإنسانية في صميم الابتكار في مجال الحرب.

زاي) منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل

التطورات الرئيسية

أحرزت المناقشات الدولية بشأن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل تقدماً، بما في ذلك في إطار فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المنشأ بموجب اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة)، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأسهم فريق الخبراء الحكوميين في إعداد نص مُتداول مُحكم يتضمن أحكاماً للحظر وقيوداً واضحة. وأعلنت غالبية الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة علناً في عام 2025 أنّ هذا النص يمكن أن يُشكل أساساً للتفاوض بشأن صك قانوني.

عمل الحركة في الفترة 2024-2026

- عملت اللجنة الدولية على نحو مكثف مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك في المحافل الرئيسية المتعددة الأطراف، لزيادة الوعي بالشواغل القانونية والإنسانية والأخلاقية التي تثيرها منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، والتشجيع على اعتماد صك مُلزم قانوناً يتضمن أحكاماً واضحة للحظر وقيوداً واضحة. واضطلعت اللجنة الدولية بأنشطة إعلامية عامة، بما في ذلك من خلال نشر ورقة مناصرة، كما نشرت ورقة موقف متعمقة بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني التي تثيرها منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل.
- دعمت الجمعيات الوطنية في عدة بلدان مبادرات المناصرة والنقاش العام، وأيدت 23 جمعية وطنية نداءً مشتركاً، قبيل دورة سبتمبر 2025 لفريق الخبراء الحكوميين، يدعو الدول إلى بدء مفاوضات رسمية بشأن صك مُلزم قانوناً يستند إلى النص الحالي المُتداول.

الفرص والتحديات المستقبلية

يزداد الزخم نحو إطلاق مفاوضات بشأن اعتماد محظورات وقيود جديدة مُلزمة قانوناً على منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، ويُعدّ عام 2026 فرصة حاسمة للدول لاتخاذ قرار ببدء هذه المفاوضات. وتستطيع الحركة أن تؤدي دوراً مهماً في حشد الدعم لهذه المبادرة بغية التحرك نحو تنظيم فعال لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل يعالج الشواغل الإنسانية.

حاء) الشارة الرقمية

التطورات الرئيسية

أحرز تقدّم في الأبحاث والمشاورات بشأن مفهوم الشارة الرقمية، وزاد التسليم بالحاجة إلى حماية الجهات الفاعلة الطبية والإنسانية في البيئات الرقمية. وقد بدأ الاختبار التشغيلي في نوفمبر 2024، وتضمن أول اختبار تشغيلي إصدار أوامر بشأن هجمات سيبرانية في سياق مناورات "الفريق الأحمر" السنوية التي تُجرى في مركز الامتياز للتعاون في مجال الدفاع السيبراني التابع لحلف شمال الأطلسي. ومن المتوقع أن تشهد الاختبارات مزيداً من التكثيف في عام 2027.

عمل الحركة في الفترة 2024-2026

واصلت اللجنة الدولية أبحاثها التقنية واختباراتها ومشاوراتها مع الدول ومكونات الحركة، من أجل البناء على الجدوى التقنية المثبتة للشارة الرقمية، ومُستكشفة المسارات الممكنة لاعتمادها ودمجها في القانون. وشاركت اللجنة الدولية في كثير من المؤتمرات التكنولوجية العالمية، حيث عرضت المشروع على طائفة من الجهات المعنية. وتطوعت عدة جمعيات وطنية لاختبار الشارة الرقمية على بنيتها التحتية الخاصة، ويتولى الصليب الأحمر الأسترالي تنسيق التطبيقات التجريبية التي تنفذها مكونات الحركة. كما شاركت اللجنة الدولية والصليب الأحمر الأسترالي في المناقشات بشأن توحيد

معايير الشارة الرقمية في فريق مهام هندسة الإنترنت، وذلك بالتوازي مع مواصلة العمل على وضع هذه المعايير. وقدمت اللجنة الدولية أيضًا بند عمل بشأن هذا الموضوع إلى الاتحاد الدولي للاتصالات.

الفرص والتحديات المستقبلية

أُطْلِقَت المرحلة الثانية من مشروع الشارة الرقمية عالميًا في يوليو 2026، وذلك إيمانًا ببدء مرحلة تشغيلية للاختبار التقني ووضع معايير منقحة. وسيكون من المهم مستقبلاً ضمان التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن إطار تشغيلي للشارة الرقمية، وبناء الثقة في استخدامها والتعرف عليها.

(3) الاستنتاجات

منذ اعتماد القرار 3 الصادر عن مجلس المندوبين في عام 2024، أُحِرَّ تقدّم في مجموعة كبيرة من المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسلحة. وقد أدّت الحركة دورًا محوريًا في سبيل تحقيق أهداف القرار.

وفي الوقت ذاته، تؤكد الطبيعة المتغيرة للنزاعات المسلحة واستمرار العواقب الإنسانية الوخيمة والتطور المتسارع للتكنولوجيات الجديدة الحاجة إلى مواصلة الجهود وتنسيقها. ولا يزال الأثر الإنساني للأسلحة وخيمًا، ويزداد سوءًا في بعض المناطق.

وستظل مسألة تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والنهوض بالقواعد الدولية وتعزيز قدرات الاستجابة الميدانية أولويات محورية للحركة في السنوات المقبلة.